



السلام

---

الهيئة العامة للاستعلامات  
قطاع المعلومات

مصر

دولة صانعة للسلام

دكتور

أحمد أبو الحسن زرد

## المحتويات

- مقدمة : ..... ٤
- أولاً : تغلغل فكرة السلام فى الضمير المصرى..... ٥
- ثانياً : دور مصر وإسهاماتها فى وضع ميثاق الأمم المتحدة..... ٩
- ثالثاً : التوجه المصرى نحو السلام بعد نصر أكتوبر :..... ١٣
- ١- مبادرات السادات وفتح آفاق السلام فى المنطقة..... ١٣
- ٢- قبول التحكيم الدولى تكريس لثقافة السلام..... ١٨
- رابعاً : مصريون فوق العادة .. يشرعون للإنسانية..... ٢٠
- ١- قضاة مصريون فى محكمة العدل الدولية..... ٢٠
- ٢- مصريون على سدة المسؤولية فى المنظمات الدولية..... ٢٥
- ٣- مصريو نوبل .. رسل علم وسلام لكل البشرية..... ٢٦
- خامساً : اسهامات مصر ومشاركاتها فى بعثات حفظ السلام :
- ٢٦.....
- سادساً : مواقف مصرية داعمة للإستقرار والسلم الدوليين..... ٢٨
- ١- الالتزام بالقانون الدولى لحقوق الإنسان..... ٢٨
- ٢- الالتزام بتطبيق اتفاقيات منع ومكافحة الإرهاب..... ٣٢
- ٣- المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل ..... ٣٥
- سابعاً : مشاركة فعالة فى المؤتمرات الدولية :..... ٣٧



ثامناً : فى جدارة تمثيل مصر للقارة الأفريقية فى مجلس الأمن

الدولى : ..... ٤٢

١- دور رئيسى فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ووضع هياكل الإتحاد

الأفريقى ..... ٤٢

٢- تفاعل مصري عميق مع قضايا القارة الأفريقية على كافة المستويات

..... ٤٦

٣- مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على فض المنازعات وحفظ السلام في

أفريقيا ..... ٤٨

٤- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية ..... ٥٠

خاتمة : ..... ٥٢

## مقدمة

تتطلع مصر لنيل العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي التي تستمر عامين بداية من الأول من يناير ٢٠١٦ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ممثلة للقارة الأفريقية ، ومن ثم تسعى الى الحصول على دعم وتأييد دول العالم في الانتخابات التي ستجريها الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر ٢٠١٥ .

وتتطلب العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن أن تحظى الدول المرشحة بتأييد ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة وعددها ١٩٣ ، أي ١٢٩ صوتا على الأقل . ويجدد المجلس الذي يضم ١٥ عضوا ، كل عام نصف مقاعده غير الدائمة العضوية (عشرة مقاعد) على اساس التوزيع الجغرافي العادل (١) .

ويراعى في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن " بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل " ( المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة) .

والمقاصد الأخرى للأمم المتحدة تتمثل في : إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام ، وتحقيق التعاون الدولي

---

(١) المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة .



على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

وتسعى مصر للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن ( مدتها سنتان ) للتعبير عن قضايا وشواغل القارة الافريقية (٢) .

ومن المعلوم أنه لكي تتال اي دولة تلك العضوية عليها اولاً ان تتقدم بطلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتبت فيه خلال ٣٥ يوماً من استلام الطلب ، ومن ثم ترفع الجمعية العامة تقريرها بالطلب لمجلس الأمن ، ويتم التصويت على منحها العضوية من عدمه ، ولا بد أن تحصل الدولة على ٩ أصوات من بين ١٥ صوتاً بالمجلس ، ويكون ضمن هذه الأصوات الدول الخمس دائمة العضوية بالمجلس .

ونعرض في الصفحات التالية على نحو مفصل لإسهامات مصر في مجال حفظ السلم والأمن الدولي ، وفي تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى ، كما نتناول اهم مؤهلات مصر لشغل العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن ؟ وما الذي قدمته وتقدمه لأفريقيا لكي تكون جديرة بالتعبير عن همومها وشواغلها ؟

(٢) تصريح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية ( ١٠ ديسمبر ٢٠١٤

## أولاً : تغلغل فكرة السلام فى الضمير المصرى :

فى حقيقة الأمر ، يرتكز الدور الذى تقوم به مصر فى مجال ترسيخ السلام الإقليمى والعالمى على عدد من المسلمات والحقائق .. فى مقدمتها مكانة مصر ، وموقعها المتميز ، وثقلها السياسى والاقتصادى ، ورصيدها المعرفى والحضارى عبر سبعة آلاف سنة .

ومن المعلوم ان لمصر - مهد الحضارة الانسانية - اسهامات متميزة فى مجال حفظ السلم العالمى والاقليمى ، وفى تقنين وترسيخ قواعد القانون الدولى القديم والمعاصر ، فعلى ضفاف النيل وقعت أول معاهدة سلام فى التاريخ ، وهى التى أبرمت بين رمسيس الثانى فرعون مصر وخاتوثيل الثالث ملك الحيثيين عام ١٢٥٨ قبل الميلاد ، وتم كتابة نصها باللغة الهيروغليفية على أحد حوائط معبد الكرنك فى الأقصر (٣) ، وهناك نسخة طبق الأصل من المعاهدة معلقة فى المقر الدائم للأمم المتحدة (٤) ، وتشتمل المعاهدة على عدد من المبادئ الدولية من بينها (٥) :

(3) **Egypt and The United Nations: The Egyptian Role in World Politics Through The Twentieth Century (1945-2000)** ( New York : sis , 2000) p.253.

(٤) موقع وزارة الخارجية الرابط التالى :

<http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/BriefHistory/HistoryOfMFA/Pages/default.a.spx>.

(٥) د. إبراهيم العنانى ، القانون الدولى العام ( القاهرة : دار النهضة العربية ،

٢٠٠٥ ) ، ص ٣٧ .

- مبدأ السلام الدائم بين الدولتين.
- مبدأ التحالف الدفاعى بين الدولتين ضد أى عدوان يأتى من الخارج حيث نصت المعاهدة على إلزام كل من الدولتين بتقديم المساعدة العسكرية للدولة التى يعتدى عليها عدو خارجى ، كما تلتزم بالمساعدة إذا قامت ثورة داخلية ضد أى الملكين .
- تسليم اللاجئين السياسيين لبلادهم بمقتضى قواعد حسن المعاملة عقب ترحيلهم إلى وطنهم

وفى العصر الحديث كان لمصر ، تواجدها الفاعل فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ الذى وضع أسس النظام الدولى المعاصر ، وكان لها فضل إقرار كثير من المبادئ الدولية التى تحكم العلاقات الدولية المعاصرة مثل حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى ، ومبدأ التوزيع الجغرافى العادل فى شغل المناصب الهامة والتمثيل فى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ... (٦) .

وتعد مصر فى مقدمة الدول الداعمة بصورة فاعلة لعمليات حفظ السلام منذ تأسيس أولى قوات حفظ السلام الدولية عام ١٩٤٨ ، ولدى مصر قناعة بأن احترام حقوق الانسان يشكل ركيزة اساسية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين ، كما انها ترى ان استقرار السلام

---

(6) Egypt and The United Nations : Report of Study group set up by the Egyptian Society of International Law ( new york : Manhattan Publishing Company ,1957)

وتثبيت دعائمه لن يتحقق إلا من خلال إبعاد منطقة الشرق الأوسط عن سباق التسلح خاصة اسلحة الدمار الشامل ، كما تعمل مصر على تدعيم كافة الجهود التي من شأنها استئصال آفة الإرهاب بوصفه عملا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

وكان لمصر - ولما يزل - حضور متميز فى المؤتمرات الدولية الشارعة (٧) وغيرها ، وفى مقدمتها المؤتمرات التى ناقشت قضايا حقوق الإنسان ، والبحار ، والبيئة .. وفى هذا الصدد تدرك مصر أن تنظيم استغلال التراث المشترك للإنسانية ومنها البحار والأشهار الدولية من شأنه أن يدعم الاستقرار العالمى ويرسخ السلم الدولى .

واسهم ابناء مصر - ولا يزالون - من خلال توليهم سدة المسئولية فى العديد من المنظمات الدولية بأرائهم ومقترحاتهم فى دعم قواعد الشرعية الدولية ، وترسيخ السلم الدولى .

(٧) المؤتمرات الدولية الشارعة هى تلك التى يسفر عنها معاهدة دولية تضع أو تنشئ قواعد قانونية مجردة تقرها الدول وتعترف بها كقواعد قانونية ملزمة فى المستقبل ، ومن أمثلة تلك المؤتمرات مؤتمر سان فرانسيسكو لعام ١٩٤٥ الذى اسفر عن ميثاق الأمم المتحدة ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار عام ١٩٨٢ الذى اسفر عن اتفاقية قانون البحار .. راجع فى ذلك :

- د. إبراهيم العنانى ، المرجع السابق ، ص ٤٦-٤٧ .

- احمد ابوالحسن حلبى ، دبلوماسية المؤتمرات فى عصر الأمم المتحدة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٥ وما بعدها .



وخلال سبعين عاماً قامت مصر بجهود دؤوبة فى تسوية العديد من المنازعات بين الكثيرين من الدول الأفريقية والعربية ، ولم تتوان لحظة فى بذل كافة الجهود التى من شأنها تهيئة الأجواء المواتية لإعادة الوثام والاستقرار فى كثير من بؤر التوتر فى العالم ، ولا ينسى أحد ذلك الدور الذى قامت به مصر من أجل نزع فتيل الحرب بين سوريا وتركيا فى ديسمبر ١٩٩٨ ، وكان لهذا الدور أبلغ الأثر فى تجنب المنطقة ويلات حرب ما كان لأحد أن يعرف عواقبها أو مداها . والأكثر من ذلك أن الرئيس الكورى الجنوبى كيم واى جونج طلب من مصر فى ابريل ١٩٩٩ - أن تبذل مساعيها الحميدة للتوفيق بين بلاده وكوريا الشمالية .. باعتبارها وسيطاً نزيهاً ومحايداً .. ولها خبرة كبيرة فى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية (٨) . ونعرض فى السطور التالية بشئ من التفصيل لكل هذه المحاور :

### ثانياً : دور مصر وإسهاماتها فى وضع ميثاق الأمم المتحدة

:

من المعلوم أن مصر اهتمت بترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ انضمت فى ٢٧ فبراير عام ١٩٤٥ إلى ما سمي بتصريح الأمم المتحدة الذى تم توقيعه فى أول يناير عام ١٩٤٢ ، الذى

---

(٨) احمد أبو الحسن ، الدور المصرى فى حل المنازعات الافريقية ( الهيئة

العامة للاستعلامات ، مجلة النيل ، العدد ٣٩ ، اكتوبر ، ١٩٨٩ ) ، ص -21



تضمن الموافقة على إنشاء تنظيم دولى يعنى بالدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال وصيانة الحقوق الانسانية والعدل<sup>(٩)</sup> .

ومن ثم ، شكلت لجنة للنظر فى التحضير للنظام الدولى فى ديسمبر عام ١٩٤٤ الحقت بمجلس الوزراء وكان وكيل الوزارة المختص هو محمود الدرويش والخبراء الذين عملوا بها هم : الدكتور محمد حامد فهمى الاستاذ بكلية الحقوق وقتذاك والدكتور حامد سلطان الاستاذ بكلية الحقوق ، والدكتور على الجريئلى والدكتور عبد المنعم القيسونى المدرسان بكلية التجارة وقتذاك .

وشاركت مصر بفاعلية فى مؤتمر سان فرانسيسكو (٤/٢٥ - ١٩٤٥/٦/٢٦) بوفد رفيع المستوى برئاسة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ورئيس مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت ، وضم الوفد مجموعة من المع السياسيين والعلماء المصريين المتخصصين فى مجال القانون الدولى .

وكان لمصر اسهامات ومواقف مشهودة تجاه كافة القضايا التى تناولها مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أسفر عن قيام الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأم على الصعيد الدولى والتى تشرف بشكل مباشر وغير مباشر على كافة الاتفاقيات والمعاهدات التى تضبط سير الحياة الدولية .

وعلى سبيل المثال قدم الوفد المصرى مساهمة بناءة فى صياغة المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على اتخاذ

---

(9) Egypt and The United Nations : op.cit , pp. 5-12.

التدابير الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتنذر بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها .

وقد أضيفت عبارة وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي بناء على اقتراح عدد من الوفود ومن بينها مصر وذلك ضماناً للربط بين هدف حفظ السلم وتحقيق العدل ، بحيث لا تتم تسوية المنازعات الدولية بالنظر إلى الاعتبارات السياسية ، أو على حساب الدول الصغيرة وكانت وجهة النظر المصرية واضحة في أن السلم والأمن الحقيقيين هما اللذان يقومان على العدل (١٠) .

وكان لمصر - مع عدد من الوفود المشاركة - فضل إقرار قاعدة التوزيع الجغرافي العادل عند اختيار الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن - وذلك بما يكفل تمثيل مختلف مناطق العالم .. فقد طالب وفد مصر بأن تمثل في المجلس مناطق العالم المختلفة إلى جانب الدول الخمس الكبرى ، وذلك بأن يقسم العالم الى مناطق تكون بمثابة دوائر انتخابية حقيقية لانتخابات المجلس ، وتعين الدول التي تؤلف كل منطقة مندوبيها في المجلس بعد أن تبرم بينها ، اتفاقات اقليمية (١١) .

---

(10) Egypt and the United Nations, op. cit., pp. 13 et seq .

(١١) د. طلعت الغنيمي ، الغنيمي في التنظيم الدولي ( الإسكندرية ، منشأة

المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٤ ) ص ٦٢٣ .

وكانت مصر قد اقترحت أن يكون للدول الكبرى مقاعد دائمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعى واقترحت فرنسا وكندا أن تكون هناك مقاعد دائمة في المجلس للدول الكبرى والعظيمة الشأن اقتصادياً ومن الجدير بالذكر أنه رغم عدم تقنين هذا الاقتراح إلا أن العمل قد جرى على إعادة انتخاب الدول الكبرى مما يجعل لها وجوداً شبه دائم بالمجلس الاقتصادي والاجتماعى .

وكان مشروع المادة ٣/٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة يجعل استعانة مجلس الأمن بمجلس الوصاية أمراً اختيارياً إلا أنه بناء على اقتراح مصرى بضرورة التأكيد على المهمة الانسانية لنظام الوصاية فى كل الاقاليم بما فيها الاقاليم الاستراتيجية تم تعديل النص لتكون الاستعانة أمراً وجوبياً وتكون الصيغة النهائية كالتالى :

- يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ، ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمر .. فى مباشرة ما كان من وظائف الأمم المتحدة ، فى نظام الوصاية خاصة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الاستراتيجية.

يتبين مما تقدم أن مصر قد أسهمت بشكل فعال فى مؤتمر سان فرانسيسكو وفى مختلف القضايا التى اثيرت خاصة العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والحد من سلطة مجلس الأمن .. حيث كان يراد له أن يكون حكومة عالمية ، وكذلك قضايا تسوية الاستعمار وحفظ السلم والأمن الدوليين ، وإقرار مبدأ التوزيع الجغرافى العادل فى

شغل المناصب الهامة والتمثيل الدولي فى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة .

وجاءت موافقة مصر على ميثاق الأمم المتحدة فى ١٦/١٠/١٩٤٨ دون تحفظ حيث صدق مجلس الشيوخ على الميثاق بأغلبية ٩٤ صوتاً مقابل عضوين ، ثم وقعت على النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية فى ١٨/٧/١٩٥٧ .

**ثالثاً : التوجه المصرى نحو السلام بعد نصر أكتوبر :**

تبرهن المواقف المصرية عبر مسيرة الصراع العربى الاسرائيلى بما لا يدع مجالاً للشك تجذر فكرة السلام فى الضمير المصرى ، ولعل الرد الإيجابى المصرى على أسئلة يارنج فى مارس ١٩٦٩ خير دليل على صدق هذه المقولة ، حيث أعلنت مصر وقتذاك رغم هزيمة ١٩٦٧ - موافقتها على إنهاء جميع دواعى العداء وحالاته عندما تتسحب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ .. ليس هذا فحسب ، بل قبلت مصر فى يوليو ١٩٧٠ مبادرة روجرز وذلك لإعطاء الفرصة للطرف الأمريكى الأكثر تأثيراً على اسرائيل لأن يلعب دوراً فى إقرار السلام وتجنيد المنطقة ويلات الحرب .

**١- مبادرة السادات وفتح آفاق السلام فى المنطقة :**

أطلق الرئيس الراحل السادات مبادرته الأولى فى ٤ فبراير ١٩٧١ بقبول وقف اطلاق النار وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، ثم المبادرة الثانية التى أعلنها فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ .. وهو فى قمة النصر .. وتمخضت تلك المبادرة عن قيام وزير الخارجية الأمريكى

الأسبق هنرى كيسنجر بجولات مكوكية انتهت بعقد اتفاقيتين للفصل بين القوات بين مصر واسرائيل عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ واتفاقية الفصل بين القوات بين سوريا واسرائيل عام ١٩٧٥ .

ومن موقع الثقة بالنفس ، ومن منطلق الرغبة الحقيقية فى إقرار السلام أعلن الرئيس الراحل انور السادات فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٧ استعداداه الذهاب إلى اسرائيل حقنا للدماء وتجنيب المنطقة ويلات الحروب .

وجاءت هذه المبادرة التاريخية فى توقيت مناسب بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أى فى ظروف لا تحكمها روح الهزيمة ولا تقيدها خشية سوء التفسير .. خاصة وأنها تستهدف الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط ، وقام السادات بزيارته التاريخية للقدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .. والقى خطاباً أمام الكنيست طرح فيه أساس التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى وفقاً للمبادئ التالية : -

(أ) إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ .

(ب) الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فيه حقه فى إقامة دولته الخاصة .

(ت) حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودهم الآمنة .. التى تؤمنها ضمانات تتم عن طريق إجراءات يتفق عليها .. وتنص على الأمن المناسب للحدود الدولية ، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة .

(ث) التزام جميع الدول في المنطقة لإدارة علاقاتهم فيما بينهم .. بما يتمشى مع اهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المبادئ التي تتعلق بعدم اللجوء إلى القوة وحل الخلافات فيما بينهم بالطرق السلمية .

(ج) إنهاء حالة الحرب في المنطقة .

عندما بدأت مفاوضات السلام المصرية - الاسرائيلية كان الموقف المصرى المبدئى الثابت هو إعطاء الأولوية لحل القضية الفلسطينية .. فهى جوهر النزاع .. ولا سلام بدون حلها .. وامتدت تلك المفاوضات من ديسمبر ١٩٧٧ حتى مارس ١٩٧٩ (١٢) ،

(١٢) فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ وفى ضوء مبادرة الرئيس السادات وجهت مصر دعوات رسمية إلى كافة أطراف النزاع بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر تحضيرى فى القاهرة للإعداد لاستئناف عقد مؤتمر جنيف الدولى للسلام .. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تدعى فيها المنظمة رسمياً للاشتراك فى مؤتمر السلام على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى . وعلى الرغم من عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر التحضيرى الذى عقد فى القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ فقد تم رفع العلم الفلسطينى أثناء الجلسة الافتتاحية .. وسيطرت القضية الفلسطينية على المباحثات فى المؤتمر حيث قام الوفد المصرى بشرح أبعاد القضية مؤكداً على ضرورة استعادة الشعب الفلسطينى لكافة حقوقه .

راجع فى ذلك :

د.أحمد أبوالحسن زرد ، مصر والقضية الفلسطينية ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٠٩ ) ص ١٥ .

وبعنى هذا أن المفاوضات المصرية كان حريصا كل الحرص على التوصل إلى تسوية عادلة ومقبولة تضمن حقوق كل الأطراف .

وتم في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ التوصل إلى إطار للسلام في الشرق الأوسط أكد على أن أساس تسوية النزاع هو القرار ٢٤٢ ، كما وضع هذا الإطار أساس السلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل بين إسرائيل وجيرانها العرب .. ووقعت مصر وإسرائيل في مارس ١٩٧٩ معاهدة السلام التي انتهت حالة العداء بين الدولتين .

وأكدت مصر مراراً على أن السلام الشامل العادل هو الذى يركز على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ٤٢٥ على أساس الأرض مقابل السلام .

وعلى وجه العموم ، فإن المبادرة المصرية الشجاعة .. التي تمثلت في زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ قد فتحت آفاقاً واسعة نحو إقرار السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط بدءاً بإعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام ١٩٩٣ ، ثم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤) .

وليس من قبيل المبالغة القول بأن اتفاق كامب ديفيد الخاص بالحكم الذاتى الفلسطينى.. والخطاب المتبادل بين مصر وإسرائيل حول اجراءات الحكم الذاتى .. كل هذه الوثائق قد وضعت الأساس للمفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية فى اطار مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر ١٩٩١) الذى شهد مساندة مصر بكل ثقلها السياسى



والحضارى للمفاوض الفلسطيني وإمداده بالخبرات والكفاءات  
الدبلوماسية والقانونية لمساعدته فى إدارة ملفات التفاوض .

ولعبت مصر دوراً فاعلاً فى المفاوضات الفلسطينية -  
الإسرائيلية واستضافت القاهرة أكثر من قمة بين الجانبين ، فى ٤  
مايو ١٩٩٤ وقع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتى لغزة وأريحا ، وفى ٢٨  
سبتمبر ١٩٩٥ تم التوقيع بطابا على اتفاق تنفيذ الحكم الذاتى وإعادة  
الانتشار والانسحاب الإسرائيلى من ٦ مدن فلسطينية فيما عرف  
باتفاق أوسلو (٢) .

وواصلت الدبلوماسية المصرية مساعيها فى التوصل إلى  
اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لوقف إطلاق النار خلال  
الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة التى بدأت فى يوليو ٢٠١٤  
، والتي استمرت لمدة ٥١ يوماً ، وكذلك فى رعاية المفاوضات غير  
المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عقب التوصل للاتفاق .

كما لعبت دوراً ريادياً فى استضافة مؤتمر إعادة إعمار غزة  
فى القاهرة يوم ١٢ أكتوبر ٢٠١٤ ، والذي شارك فيه ممثلو أكثر من  
(٩٠) دولة ومنظمة دولية ، وبلغ حجم المساهمات التى تم الإعلان  
عنها حوالى ٥,٤ مليار دولار أمريكي . وواصلت مصر فتح المعبر  
والسماح بمرور الأفراد عبره وإيصال المساعدات الإنسانية إلى أهالي  
القطاع ، وذلك على الرغم من الظروف الاستثنائية التى مرت ، ولا

تزال تمر بها ، مصر وعلى رأسها العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في منطقة شمال سيناء (١٣) .

## ٢- قبول التحكيم الدولي تكريس لثقافة السلام :

قبلت مصر التحكيم في قضية طابا رغم أن معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ قد نصت في فقرتها الثانية على أن "الحدود الدولية الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . ورغم هذا النص القاطع الدلالة بأن طابا مصرية ، فإن اسرائيل عمدت قبيل الانسحاب من سيناء إلى إثارة مشكلة برفضها الانسحاب من طابا ، وتعاملت مصر مع الأزمة بهدوء وروية . وفوتت على الجانب الاسرائيلي كل فرصة للمماطلة والتسويف . والتزاماً بروح السلام تبنت الدبلوماسية المصرية " أسلوب النفس الطويل " فوقعت اتفاقاً في ٢٥ إبريل ١٩٨٢ لحل المسائل الفنية المتبقية المتعلقة بالحدود الدولية .

وخاضت مصر معركة دبلوماسية وقانونية اسفرت عن توقيع اتفاق في ١٣ يناير ١٩٨٦ قبلت اسرائيل بمقتضاه مبدأ التحكيم .. وتطلب الأمر ثمانية شهور أخرى من المفاوضات المضنية والشاقة حتى تم التوقيع على مشاركة التحكيم في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ .

(١٣) سوزى جنيدى ، حصاد وزارة الخارجية خلال عام ٢٠١٤ ، الأهرام العربي ( ٢٠١٤/١٢/٢٩ ) الرابط :

<http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/59068.aspx>

وكانت مشاركة التحكيم بمثابة شهادة تفوق للدبلوماسية المصرية التي لم تدع للجانب الاسرائيلي أى ثغرة ينفذ منها فقد أرادت اسرائيل ان تجعل من القضية "قضية تخطيط حدود" - وهو ما يمس سيادة مصر - بينما أصر المفاوض المصري على مطلبه العادل والمحدد وهو " تحديد مواقع الحدود" وترجم الموقف المصري الى نص لا يحتمل التأويل حيث نصت المادة الثانية من مشاركة التحكيم على : " يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .

واستمرت معركة التحكيم التي شارك فيها نخبة من علماء مصر ودبلوماسيها نحو أربعة عشر شهراً ، وصدر حكم محكمة التحكيم - التي اتخذت من مقاطعة جنيف مقراً لها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ليقرر مصرية طابا ، ومع ذلك فقد عمدت اسرائيل الى عرقلة تنفيذ الحكم علما بأن لجوءها الى التحكيم يعنى التزامها المسبق بقرار المحكمة وتحلت مصر بالحكمة والعقلانية واعتمدت أسلوب النفس الطويل لحمل اسرائيل على تنفيذ الحكم وبعد نحو ستة شهور من المفاوضات والمساجلات واللقاءات اعلنت اسرائيل قبولها قرار التحكيم وتم رفع العلم المصرى على طابا فى ١٥ مارس ١٩٨٩ .

لقد برهنت مصر - من خلال معركة التحكيم - ان السلام أثنى وأغلى من اغتصاب اراضى الغير وأن أمن أية دولة لا يكفله ولا يضمنه إلا حسن الجوار مع الآخرين ..

إن إنتصار مصر فى معركة طابا يعد انتصاراً للعدالة الدولية ، ولمبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وفوق ذلك كله تزكية لسياسة السلام التى اختارتها مصر .

رابعاً : مصريون فوق العادة .. يشرعون للإنسانية :

اسهم العديد من أبناء مصر - ولا يزالون - منذ نشأة التنظيم الدولى المعاصر فى ارساء قواعد القانون الدولى وذلك من خلال مشاركتهم فى اللجان والمؤتمرات الدولية التى عقدت فى اطار المنظمات الإقليمية والدولية أو خارجها .

ومن المهم التوقف عند الأدوار المتميزة لمصريين تولوا سدة المسئولية فى العديد من المنظمات الدولية بأرائهم ومقترحاتهم فى دعم قواعد الشرعية الدولية ، وترسيخ السلم الدولى .

#### ١- قضاة مصريون فى محكمة العدل الدولية :

وتقديرأ لدورها الفاعل والمؤثر ، تم انتخاب ثلاثة من ابنائها لعضوية محكمة العدل الدولية ، حيث شغل الدكتور عبد الحميد بدوي ( ١٨٨٧ - ١٩٦٥ ) منصب القاضى بمحكمة العدل الدولية لمدة تسعة عشر عاما ( ١٩٤٦-١٩٦٥ ) ، كما ترأس المحكمة خلال الفترة من ١٩٥٥ وحتى ١٩٥٨ . وأمضى الدكتور عبد الله العريان عاما واحدا ( ٨٠-١٩٨١ ) قاضيا بمحكمة العدل الدولية (١٤) . كما شغل

(١٤) توفى أثناء شغله منصب قاضي فى محكمة العدل الدولية فى ١٢

ديسمبر ١٩٨١ .

الدكتور نبيل العربي منصب القاضى بمحكمة العدل الدولية من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ .

وخلال توليه منصبه استطاع الدكتور عبدالحميد بدوي أن يوائم بين مقتضيات السياسة الدولية والقانون الدولي .. وقد أسهمت آراؤه التي ابدتها في الكثير من القضايا التي عرضت امام المحكمة في تطوير القانون الدولي بما يتمشي مع العالمية الجديدة ، وقد اسهم برأيه المستقل فى ثلاثة عشر رأياً استشارياً من بين الآراء التي اصدرتها المحكمة فى تلك الفترة وبرز رأيه فى القضايا ذات الصلة بتحديد القواعد الخاصة بالإختصاص الإلزامى لمحكمة العدل الدولية بالتطبيق لأحكام المادة ٣٦/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، والدلائل كوسيلة للإثبات فى القانون الدولي ، والمسئولية الموضوعية فى القانون الدولي ، والشخصية القانونية للمنظمات الدولية ، وتحديد معنى الضرورة فى حالة الملجأ السياسى ، وسلطة محكمة العدل الدولية فى الأمر باتخاذ إجراءات تحفظية ، وموقف القانون الدولي من الرقابة القضائية فى حالة اساءة استعمال السلطة ، وتحديد اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر المنازعات الخاصة بالقروض الدولية ، والمشكلات المتصلة بقبول الإختصاص الإلزامى لمحكمة العدل الدولية ، والتحفظات الضمنية على المعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الخاص

، وأثر التقادم في احتساب حقوق السيادة ، وأثر الأحكام المقررة في القانون الدولي وغيرها (١٥) .

أما الدكتور نبيل العربي ، فكان ضمن القضاة الذين اصدروا رأياً استشارياً في التاسع من يونيو عام ٢٠٠٤ بعدم مشروعية الجدار الذي شيدته إسرائيل في الأرض الفلسطينية حيث صدرت تلك الفتوى بعد ان احالت الجمعية العامة للأمم المتحدة على المحكمة السؤال التالي :

ما هي الآثار الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل ، السلطة القائمة ، بالاحتلال ، بإقامته في الأرض الفلسطينية ، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام ، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ؟ (١٦) .

وتوصلت المحكمة إلى استنتاج مفاده أن تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي

---

(١٥) د. عبدالعزيز سرحان ، مساهمة القاضي عبدالحמיד بدوى في فقه القانون الدولي ( القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ١٩٦٧ ) ص ١-٨ .

(١٦) فتوى محكمة العدل الدولية الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية ، وثائق الجمعية العامة ، وثيقة رقم . A/ES-10/273

وأشارت إلى النتائج القانونية التي ستترتب على هذه اللامشروعية ، وذهبت المحكمة إلى ضرورة تشجيع الجهود بغية التوصل في أقرب وقت ممكن ، واستنادا إلى القانون الدولي ، إلى حل عن طريق التفاوض للمشاكل المتعلقة ، وإقامة دولة فلسطينية ، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين ، في سلام وأمن .

ولم يكتف الدكتور العربى بتأييد الحكم تأييداً مطلقاً بل اصدر رأياً مستقلاً اكد فيه على الحاجة إلى تحديد الطابع والنطاق الواسع لمسؤولية الأمم المتحدة التاريخية والقانونية تجاه فلسطين وقال : الشئ الذى يتعين التأكيد عليه هو أن هذه المسؤولية تم الاضطلاع بها على مدى خمسة عقود دون إيلاء الاعتبار الملائم لحكم القانون . فلقد ظلت قضية فلسطين تهيمن على أعمال الأمم المتحدة منذ قيامها دون أن يطلب أي جهاز إلى محكمة العدل الدولية أن توضح الجوانب القانونية المعقدة للمسائل الداخلة في اختصاصها . وقد اتخذت قرارات نجمت عنها نتائج بعيدة المدى على أساس الملاءمة السياسية دون اعتبار واجب للمقتضيات القانونية .

وأضاف : لدى التعامل مع احتلال طويل الأجل ناجم عن الحرب ، فإن القانون الدولي يسعى إلى أن "يظل ساريا إلى أن يتم انتهاء الصراع وليس هناك من يهون من شأن المشاكل المزمنة التي تنشأ خلال حالات الاحتلال المطول . بيد أن الاحتلال المطول يؤدي إلى مزيد من قسوة القواعد المنطبقة او إلى تجاوزها حدودها . ومع ذلك فلا بد من إيلاء الاحترام الكامل لقانون الاحتلال الناجم عن

الحرب بصرف النظر عن الأمد الذي يستغرقه الاحتلال. وقد قدم البروفيسور كريستوفر غرينوود<sup>(١٧)</sup> تحليلاً قانونياً صائباً أتفق معه فيه حين كتب يقول : مع ذلك ، فليس ثمة دليل على أن القانون الدولي يسمح لأي قوة محتلة بتجاهل أحكام القواعد أو الاتفاقية لمجرد أن الاحتلال دام لفترة طويلة وذلك لعدم وجود مجموعة قوانين يمكن أن تحل محل تلك الأحكام بصورة مرضية وما دام لا يوجد ما يدل على أن المجتمع الدولي على استعداد لأن يعهد عن طيب خاطر للمحتل بتفويض مطلق .

وقد أثرى القاضى العربى بهذا الرأى الانفرادى الجوانب المتعلقة بالوضع القانونى بالأراضى الفلسطينية المحتلة. وانفرد بالإشارة إلى النظرية التى تروج منذ أكثر من ربع قرن فى الأدبيات القانونية حول الاحتلال الطويل المدة باعتباره عائقاً لحق تقرير المصير ، بما يخلفه من آثار ومعاناة للشعب المحتل<sup>(١٨)</sup>.

وانتهى الى القول بأن الحل الصحيح والمخرج السليم من هذه المأساة فى فلسطين هو أن يتم تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بحسن نية ، كما أن إقامة سلام عادل ودائم تتطلب تنفيذاً كاملاً للالتزامات المتقابلة للطرفين. وانه

---

(17) C. Greenwood, "The Administration of Occupied Territory in International Law", International Law and the Administration of Occupied Territories, (Ed. by E. Playfair, Clarendon Press, Oxford, 1992), pp. 262-263

(١٨) د. عبد الله الاشعل ، الآثار القانونية والسياسية للرأى الاستشارى حول الجدار العازل ، السياسة الدولية ، اكتوبر ٢٠٠٤ .



يجب أن يبدأ عصر جديد انطلاقاً من هذا الرأي ، باعتباره أول إعلان محدد عن إدارة ذات معنى للعدالة في فلسطين ، أملاً أن يحرك المساعي النائمة من أجل السلام العادل (١٩) .

## ٢- مصريون على سدة المسؤولية في المنظمات الدولية :

من المعلوم ان الدكتور بطرس بطرس غالي قد تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة (١ يناير ١٩٩٢ - ٣١ ديسمبر ١٩٩٦) ، فيما تولى الدكتور محمد البرادعي منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (١ ديسمبر ١٩٩٧ - ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩) .

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور **بطرس غالي** قد قدم ابان توليه منصب الامين العام للأمم المتحدة (١٩٩١-١٩٩٥) خطة اصلاح نظام الامم المتحدة وجهازها الاداري الي جانب دوره الهام في تفعيل مهام قوات حفظ السلام الدولية ودعوته الي تخفيف اثار " الفيتو " الذي لم يعد يتناسب مع المناخ الجديد للعلاقات الدولية .. والذي تم الاسراف في استخدامه خلال الحرب الباردة (٢٠) .

كما قدم رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن والتي جاءت في شكل تقرير تحت عنوان "اجندة من اجل السلام" اطلقها في ١٧ يونيه ١٩٩٢ . وتضمنت أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ

(١٩) المرجع السابق .

(٢٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، الوثيقة رقم A/47/277 تاريخ

١٧/٦/١٩٩٢

بالدبلوماسية الوقائية ، وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام ، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداول في أدبيات السلم والأمن الدوليين. وقد كان التقرير الذي ترجم إلى ما لا يقل عن ٢٩ لغة. ولا يزال، محور مناقشات واسعة النطاق (٢١) .

٣- مصريو نوبل .. رسل علم و سلام لكل البشرية :

تكاد تكون مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة العربية والشرق أوسطية التي حصل أبنائها على جائزة نوبل العالمية أربع مرات خلال ٢٧ عاماً فقط .. منها جائزتان في السلام (حاز عليهما الرئيس أنور السادات في عام ١٩٧٨ ، والدكتور محمد البرادعي عام ٢٠٠٥) وجائزة في الأدب (نالها أديب مصر الكبير نجيب محفوظ عام ١٩٨٨ ) وجائزة في الكيمياء (حصل عليها العالم الشهير د. أحمد زويل عام ١٩٩٩) .

خامساً : اسهامات مصر ومشاركاتها في بعثات حفظ السلام

:

تعد مصر في مقدمة الدول الداعمة بصورة فاعلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ تأسيس البعثة الأولى للمنظمة عام ١٩٤٨ ، وجاء إسهامها الأول في عمليات حفظ السلام من خلال مشاركتها بسرية مظلات عام ١٩٦٠ في بعثة المنظمة بالكونغو ، ثم

(٢١) حوار الدكتور بطرس غالي واخبار اليوم اجرت الحوار هادية الشرييني ١١

نوفمبر ٢٠١٤ .

توالفت مشاركتها ... بكتيبة مشاه ميكانيكية وسرية عسكرية فى البوسنة والهرسك ، وفى الصومال بكتيبة مشاه ميكانيكية وسرية عسكرية ، وفى أفريقيا الوسطى بمائتي فرد فى بعثة الأمم المتحدة ، كما شاركت بمراقبين عسكريين فى تيمور الشرقية وانجولا وموزمبيق ورواندا وليبيريا وبورنديو وجزر القمر ونيبال وجنوب السودان وفى دار فور (٢٢) وغيرها .

وعلى وجه الإجمال ، فقد شاركت مصر فى ٣٧ بعثة للأمم المتحدة بأكثر من ٣٠ ألف فرد فى ٢٤ دولة بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ، ولها مشاركات فى الوقت الراهن فى دولة الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار ، ومشاركة بعدد ٢٤ مراقبا فى الصحراء الغربية ، وفى دولة ليبيريا أيضاً بصفة مراقبين بالإضافة الى دولة هاييتى فى أمريكا الجنوبية فضلا عن القوات المشاركة فى قوات "اليوناميد" لحفظ السلام بدارفور . ويبلغ عددها حالياً نحو ١٠٥ ضباط (٢٣) .

وفى الوقت الراهن تساهم بنحو ٢٥٨٥ فرداً من الجيش والشرطة والعناصر المدنية فى ٩ بعثات للسلام (٢٤) . وذلك من

---

(٢٢) محمد نظمي ، مصر وحفظ السلم والأمن الدوليين ، مجلة مصر ، العدد

٤٨ ربيع ٢٠٠٨ ، ص ٤ .

(٢٣) اليوم السابع ، ٩ سبتمبر ٢٠١٤ .

(٢٤) تصريح السفير هشام بدر ، نشر فى معظم وسائل الإعلام ، ٣٠ نوفمبر

٢٠١٤ .

بين ١٦ بعثة يشرف عليها مجلس الأمن . ومن ثم ، فمصر تحتل رقم ١١ على مستوى العالم من حيث الوجود والمشاركة فى عمليات حفظ السلام. (٢٥)

سادساً : مواقف مصرية داعمة للاستقرار والسلم الدوليين :

تحرص مصر على احترام المعايير الدولية ذات الصلة بالقانون الدولى لحقوق الإنسان ، ومن تلتزم بكافة الإتفاقيات الدولية التى ترسخ حقوق الإنسان فى وقت السلم . وهى تلتزم بما أقرته الجماعة الدولية من اتفاقيات ذات صلة بمنع ومكافحة الإرهاب . ومن ناحية أخرى ، تعمل على كل ما من شأنه إقرار السلم والأمن فى منطقة الشرق الأوسط وفى هذا الإطار طرحت مبادراتها لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل .

#### ١- الالتزام بالقانون الدولى لحقوق الإنسان :

من المعلوم أن احترام حقوق الإنسان كان بمثابة القاعدة الأساسية التى ارتكزت عليها الحضارة المصرية القديمة سواء فى حياة الإنسان أو مماته " وما النبوغ فى هندسة بناء الأهرامات وبناء المقابر عموماً إلا دليل واحد يقطع بصحة ذلك " (٢٦) . وينسب إلى اخناتون - صاحب دعوة التوحيد - قوله : أن الإله الواحد لا يتشخص فى

---

(٢٥) باسل يسرى ، مصر ودورها التاريخى فى السلم والأمن ، الأهرام ٣١

مايو ٢٠١٤

(٢٦) د. احمد الرشيدى ، حقوق الإنسان : دراسة مقارنة فى النظرية والتطبيق

( القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٥ ) ، ص ٥٦ .

الحرب وانتصاراتها ، ولكن يتمثل فى الزهور والأشجار ، وأن مساواة الناس فى شئونهم الدنيوية ، مثل تساويهم أمام خالقهم . والإنسان لا يحى إلا فى رحاب الحق والعدل " (٢٧) .

وتدرك مصر أن احترام حقوق الإنسان يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن والسلم والنمو للأفراد والأمم والمجتمع الدولى (٢٨) . ومن ثم ، كانت ضمن اعضاء لجنة حقوق الإنسان (٢٩) التى شكلتها الأمم المتحدة فى السادس عشر من فبراير ١٩٤٦ لوضع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى تم إقراره فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ .

(٢٧) د . على القاسمى ، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والإعلان

العالمى ( الرباط : منشورات رمسيس ، ٢٠٠١ ) ، ص ١٤ .

(٢٨) د . إبراهيم بدوى الشيخ ، تطبيق مصر للاتفاقية الدولية للحقوق

السياسية والمدنية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، العدد ٣٩ ، ١٩٨٣ (

، ص ٣٢٧ .

(٢٩) تشكلت اللجنة من ثمانية عشر عضوا يمثلون الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة والإتحاد السوفيتى وفرنسا والصين واستراليا وبلجيكا ومصر ولبنان

والهند وايران والفلبين وبناما واوروجواى وبييلورسيا وأوكرانيا ويوغسلافيا ، راجع

فى ذلك :

- محمود عزمى ، حقوق الإنسان ( القاهرة : مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٤٩

، ص ١٢ .

- نجوى كامل ، محمود عزمى راند الصحافة المصرية ( القاهرة : دار المعارف

، ١٩٨٧ ) ، ص ١٢٦ وما بعدها .

كما ساندت بقوة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وترجمت افكار ومقترحات مصر من خلال عضويتها في اللجان المتنوعة المعنية بقضايا حقوق الإنسان ..ترجمت في صورة قواعد وبنود في العديد من الإتفاقيات التي اقرتها الأمم المتحدة ، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ( ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ( ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ) (٣٠) .

وسعت مصر في مؤتمر فيينا لحقوق الانسان (عام ١٩٩٢) إلى تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية وبين الحقوق المدنية السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقد ركزت هذه الأوراق على قضايا رئيسية مثل حق تقرير المصير لكل الشعوب .. وحق التمتع بتنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة .. وحق التمايز الثقافي والحضارى .. جنباً إلى جنب مع حق حماية الحريات السياسية الفردية . وحرية الرأى والتعبير على مستوى الأفراد وعلى مستوى الشعوب وركزت مصر بشكل خاص على إبراز حث الشعوب في تقرير المصير ، وفي مقاومة الاضطهاد والاحتلال ، وإدانة التطهير العرقى والكراهية الدينية (٣١) .

---

(٣٠) نجوى كامل ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٣٣ .

(٣١) د. محمد نعمان جلال ، مصر العروبة والإسلام وحقوق الإنسان ( القاهرة

: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩) ص ٢٣٦ وما بعدها .

وكان لمصر دورها الريادي في مكافحة كافة اشكال التمييز  
بدءا بمشروع القرار الخاص بالتمييز والإضطهاد الديني الذي تقدم به  
وفد مصر إلى الجمعية العامة في دورتها الأولى واعتمده الدول  
الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع في ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ وهو  
القرار (١) ، (١٠٣) (٣٢) .

كذلك صادقت على العديد من الاتفاقيات الخاصة بمحاربة  
كافة أشكال التمييز وهي (٣٣) :الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال  
التفرقة العنصرية (صادقت عليها في ١/٥/١٩٦٧) ، واتفاقية منع  
جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها (صادقت عليها في ١٣ يونيو  
١٩٧٧) ، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة ( )  
صادقت عليها في ٢/٤/١٩٩٤) ، واتفاقية منع ومعاقبة إبادة الجنس  
البشرى ( صادقت عليها في ٨/٢/١٩٥٢ ) ، واتفاقية حقوق الطفل ( )  
صادقت عليها في ٦/٧/١٩٩٠) ، واتفاقية القضاء على كافة أشكال  
التمييز ضد المرأة في سبتمبر ١٩٨١ . وغيرها من اتفاقيات مناهضة  
التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو الانسانية  
.

وعلى الرغم من كل التحديات السياسية والاقتصادية وحرهبها  
ضد الإرهاب ، فإن مصر تؤكد التزامها الكامل بمعايير احترام وحماية  
حقوق الإنسان وهو ما تجلى في دستور ٢٠١٤ ، والذي أفرد بابا

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٣٣) د. احمد الرشيدى ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

مستقلا للحقوق والحريات وفى مقدمتها : الحق فى حرية الرأى والتعبير ، والحرية الشخصية ، وحرمة المسكن ، والمعاملة الانسانية الكريمة ومنع التعذيب ، والحق فى العدالة ، والحق فى تداول المعلومات ، وكفالة حق الملكية الفكرية ، والحق فى التعليم والرعايه الصحية والضمان الاجتماعى ، والحق فى بيئة صحية سليمة .

**ولم يكتف الدستور عند حد تقرير العديد من الحقوق والحريات للمواطنين ، وإنما نص كذلك على مجموعة من الضمانات لوضع هذه الحقوق موضع التنفيذ .**

وجاء التوكيد على مبدأ المواطنة فى مقدمة تلك الضمانات ، بل لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أنه يعد بمثابة الأساس الذى تتبع منه كل الضمانات ، ويأتى فى مقدمتها مبدأ المساواة بين جميع المواطنين ، وكفالة حق التقاضى (٣٤) ، واستقلال القضاء ، وعدم تقادم الدعاوى الناشئة عن الاعتداء على الحريات والحقوق .

## ٢- الإلتزام بتطبيق اتفاقيات منع ومكافحة الإرهاب :

تشارك مصر بفاعلية فى تعزيز دور الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب، بما فى ذلك تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وانطلاقا من حقيقة ان أي عمل إرهابي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين (٣٥) ، فقد وقعت مصر ، وصادقت

---

(٣٤) حول مضمون مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضى راجع :

د. محمد عبدالغنى بسيونى ، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضى (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠٤) .

(٣٥) قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر فى ٢٠٠١ .



على معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب وذلك على النحو التالي (٣٦) :

- ١- اتفاقية طوكيو بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات المبرمة في طوكيو في سبتمبر ١٩٦٣ . انضمت مصر في ١٢/٢/١٩٧٥ ، وبدأ سريانها في ١٣/٥/٢٠٠٥ .
- ٢- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المبرمة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ . انضمت مصر في ٢٨/٢/١٩٧٥ .
- ٣- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني المبرمة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ . انضمت إليها في ٢٤/١١/١٩٧٢ وصدقت عليها في ٢٠/٥/١٩٧٥ .
- ٤- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ . صدقت مصر عليها بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨٨ .
- ٥- اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي . وقعت عليها في ٢٠/٩/٢٠٠٥ .
- ٦- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٧٩ وصادقت مصر عليها في عام ١٩٨١ .

(٣٦) منع ومكافحة الإرهاب معاهدات ووثائق دولية ( القاهرة ، الهيئة العامة

للاستعلامات ، ٢٠٠٨ ) .



- ٧- بروتوكول لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في فبراير ١٩٨٨ . وقعت مصر في ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨ وصادقت عليها في ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠ .
- ٨- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية المبرمة في روما في ١٠ مارس ١٩٨٨ . صدقت مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤١٦ لسنة ١٩٩٣ وبدأ سريانها في ١٩٩٣/٤/٨ .
- ٩- بروتوكول لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري المبرمة في روما في ١٠ مارس ١٩٨٨ . صدقت مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤١٦ لسنة ١٩٩٣ وبدأ سريانها في ١٩٩٣/٤/٨ .
- ١٠- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها الموقعة في مونتريال في ١ مارس ١٩٩١ . وقعت مصر عليها في ١ / ٣ / ١٩٩١ وصادقت عليها في ٧ / ٧ / ١٩٩٣ وبدأ سريانها في ٢١ / ٦ / ١٩٩٨ .
- ١١- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ . ووقعت مصر عليها في ١٤ / ١٢ / ١٩٩٩ وصادقت عليها في ١٦ / ٦ / ٢٠٠٥ .

١٢- اتفاقية قمع تمويل الإرهاب المبرمة في نيويورك في ٩ ديسمبر ١٩٩٩. وقعت مصر عليها في ٢/٤ / ٢٠٠٥ وبدأ سريانها في ٢٠٠٥/١/١ .

١٣- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المبرمة في القاهرة في ٢٢ أبريل ١٩٩٨ . وقعت مصر عليها في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٨ وصادقت عليها في ٢٥ / ١١ / ١٩٩٨ وبدأ سريانها في ١٣ / ١ / ١٩٩٩ .

١٤- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ( الإتحاد الأفريقي الآن ) لمنع الإرهاب ومكافحته المبرمة في الجزائر في ١٤ يوليو ١٩٩٩. وقعت مصر عليها في ١٤ / ٧ / ١٩٩٩ وبدأ سريانها في ١٩ / ٣ / ٢٠٠١ .

١٥- معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي ( منظمة التعاون الإسلامي ) لمكافحة الإرهاب. وقعت مصر عليها في ١ / ٧ / ١٩٩٩ .

### ٣- المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل :

تستند رؤية مصر لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة على عدة أسس ومقومات من بينها إبعاد منطقة الشرق الأوسط عن سباق التسلح خاصة أسلحة الدمار الشامل ، ومن ثم تقدمت بانتظام منذ الدورة الـ ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤) بمشروع قرار لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط Nuclear-weapon-Free Zone ، وأحرزت هذه المبادرة نجاحاً عندما تبنتها الدورة الـ ٣٥ للجمعية العامة بتوافق الآراء Consensus

، كما قدمت مصر في ابريل ١٩٩٠ مبادرتها الرامية الي اخلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل (٣٧) .

ومنذ الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة تقدمت مصر بانتظام بمشروع قرار تحت عنوان الشفافية في التسلح Transparency in Armament يهدف الي مد مستوي الشفافية علي كل اسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة الاسلحة النووية ، كما تقدمت مصر بمشروع التسلح في الفضاء الخارجي ، وحظي المشروع بدعم غالبية الدول .

واستضافت مصر مراسم التوقيع علي " معاهدة اخلاء القارة الافريقية من السلاح النووي " في ابريل عام ١٩٩٦ .. حيث صدر اعلان القاهرة الذي اكد علي مبادئ نزع السلاح الاقليمي ، ودعوة المجتمع الدولي الي ابرام معاهدات مماثلة في مختلف القارات .

وشاركت مصر في يونيو عام ١٩٩٨ مع ست دول اخري في اصدار الاعلان الوزاري حول الحاجة الي صياغة خطة جديدة لنزع السلاح النووي وهو التحالف المعروف باسم "تحالف الاجندة الجديدة". وأكدت مصر امام مؤتمر مراجعة منع انتشار الاسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ علي ضرورة انضمام اسرائيل للمعاهدة دون ابطاء وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

---

(٣٧) مصر وأسلحة الدمار الشامل ، ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ،

مارس ٢٠٠٧ ) ، ص ٥ وما بعدها .

وتقدمت مصر باقتراح يقضي بتأسيس آلية لمتابعة الاتصال بالجانب الاسرائيلي وحته علي الالتزام بمطالب المجتمع الدولي والدول الاطراف في المعاهدة .. ورصد التقدم في هذا الشأن من خلال انشاء لجنة لمتابعة التنفيذ .

وبصفة عامة ، فإن مصر تري ان الاستمرار في انتاج وصيانة الاسلحة النووية يتناقض مع تحقيق السلام والحفاظ عليه ، ويخل بالتوازن اللازم بين كل دول المنطقة .. خاصة ان الغالبية العظمي للدول قد تجاوزت مع المطلب المصري بتصفية البرنامج النووي الاسرائيلي في مرحلة السلام .. وهو التوجه الذي عبر عنه الاعلان الختامي الصادر عن مؤتمر مراجعة حظر الاسلحة النووية NTP في ٢١ مايو عام ٢٠٠٠ الذي طلب من اسرائيل - ولأول مرة - الانضمام للمعاهدة وإخضاع كل مرافقها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

### سابعاً : مشاركة فعالة في المحافل والمؤتمرات الدولية :

يمكن القول بأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية ما هي إلا نتاج مشاورات ومداولات ومفاوضات بين المشاركين في المؤتمرات الدولية التي تضع أسس هذه الاتفاقيات وتلك المعاهدات .

وكانت لمصر اسهامات ملموسة في كثير من هذه المؤتمرات ، من ذلك علي سبيل المثال مؤتمر " قمة الارض " في ريودي جانيرو بالبرازيل ( ١٩٩٢ ) حيث لعبت الدبلوماسية المصرية دوراً بناء في التوفيق بين الآراء المتعارضة حول العديد من القضايا الشائكة ذات



الصلة بتلوث البيئة .. واستضافت المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٣/٩/١٩٩٤) ، والذي ناقش قضايا الفقر والتنمية والصحة العامة ، ووضع المرأة واتفق علي تخصيص ١٧ مليار دولار لتنفيذ توصيات المؤتمر المتعلقة بتنظيم الاسرة ، وضبط الزيادة السكانية . وأكد المؤتمر علي الاعلاء من مكانة المرأة بما يؤدي الي حصولها علي نصيبها العادل مثل الرجل سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الحياة الاجتماعية .

واستضافت مصر كذلك المؤتمر الدولي التاسع " لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين " (٢٩/٤-٨/١٩٩٥) واعدت له رؤية واضحة شملها التقرير الوطني الذي كان له اكبر الاثر لمساعدة الدول لوجهة النظر المصرية وتأييدها لمشروعي القرارين اللذين تقدمت بهما مصر بشأن مكافحة الارهاب والتدريب في مجال العدالة الاجتماعية .. حيث ادان المؤتمر الارهاب وربط بينه وبين الجريمة المنظمة .. التي تهدد استقرار الدول وتهدد الحريات الاساسية للأفراد .. كما رحب المؤتمر بإنشاء مركز اقليمي للتدريب وبحوث الجريمة والعدالة الجنائية لدول حوض البحر المتوسط علي ان يكون مقره القاهرة .

وشاركت مصر في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في العاصمة الصينية بكين عام ١٩٩٥ ، وأكدت على الاهتمام بنشر ثقافة السلام كمنهج حضاري في الفكر والسلوك واختيار الديمقراطية اسلوباً في الحكم والعدالة والمساواة اطاراً للتعايش .

واستضافت مصر المؤتمر الدولي لمنع الجريمة (ابريل- مايو ١٩٩٥) ، وقمة صانعي السلام بشرم الشيخ مارس ١٩٩٦ . والقمة الحادية عشرة للاتحاد الافريقي فى شرم الشيخ ( يونيو ٢٠٠٨ ) ، والمؤتمر الثانى حول دور المرأة فى التنمية فى الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى ( نوفمبر ٢٠٠٨). والاجتماع الوزارى الثانى للحوار الاسيوى الشرق أوسطى شرم الشيخ ٥-٦ أبريل ٢٠٠٨ ، والمؤتمر الدولى للمانحين لتنمية ، وإعمار دارفور ، والمؤتمر الوزارى الرابع "منتدى التعاون بين الصين افريقيا" ( شرم الشيخ ٨-٩ نوفمبر ٢٠٠٨ ) ، ومؤتمر القاهرة الدولى حول فلسطين - إعادة إعمار غزة - ١٢ أكتوبر ٢٠١٤ .

وشاركت مصر بفاعلية فى العديد من الاجتماعات والقمم الأفريقية ، ومنها القمة العربية الأفريقية المنعقدة فى الكويت يومي ١٩ و٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ ، وقمة الكوميسا المنعقدة بكينشاسا فى فبراير ٢٠١٤ . والاجتماعات على المستوى الوزارى لتجمع الساحل والصحراء المنعقدة فى مارس ٢٠١٤ بالخرطوم . وقمة أفريقيا/الاتحاد الأوروبي ببروكسل فى أبريل ٢٠١٤ ، وقمة أفريقيا الولايات المتحدة بواشنطن فى أغسطس ٢٠١٤ ، بالإضافة إلى المشاركة البناءة فى الاجتماعات الثلاث (الكوميسا-السادك- تجمع شرق أفريقيا) ببوروندي فى أكتوبر ٢٠١٤ ، حيث تمكنت مصر من خلال هذه المشاركة من تأمين دعم الدول أعضاء التكتلات الثلاث (٢٦ دولة من الشرق والجنوب الأفريقي) من استضافة مصر للقمة الثالثة للتكتلات الثلاث وكذلك الحصول على تأييد الدول الأعضاء على أن تضمن هذه القمة

الإعلان عن تدشين منطقة التجارة الحرة للتكتلات الثلاث ، وكذلك قيام رؤساء الدول والحكومات للـ ٢٦ دولة بالتوقيع على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة (٣٨) .

وتدرك مصر أن تنظيم استغلال التراث المشترك للإنسانية ، ووضع قواعد قانونية دولية تنظم حقوق الدول الساحلية من شأنه أن يدعم الإستقرار العالمي ويرسخ السلم الدولي .

ومن المعلوم ان مصر اسهمت بدور بناء فى صياغة النظام القانونى الدولى للبحار ، والذى يحدد سلطات الدول الساحلية على المناطق البحرية المجاورة لها ، حيث شاركت مصر فى جميع دورات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ( ديسمبر ١٩٧٣ - سبتمبر ١٩٨٢ ) (٣٩) .

كما شاركت فى أعمال لجنة الاستخدام السلمى لقاع البحار ، وقد وقعت مصر هذه الاتفاقية ضمن ١١٩ دولة وقعتها فى العاشر من ديسمبر ١٩٨٢ .

---

(٣٨) ورقة من اعداد وزارة الخارجية نشرتها مجلة الأهرام العربى فى ٢٩/١٢/٢٠١٤

(٣٩) لمزيد من التفاصيل راجع :

- د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولى الجديد للبحار ، ( القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٨ )

- مجموعة من الباحثين ، قانون البحار الجديد والمصالح العربية ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧ ) .



واقترن توقيع مصر على الاتفاقية بإصدارها لعدد من الإعلانات بشأن البحر الاقليمي ، والمنطقة المتاخمة ومرور السفن النووية ، وما فى حكمها فى البحر الاقليمي المصرى والمرور فى مضيق تيران وخليج العقبة وممارسة مصر لحقوقها فى المنطقة الاقتصادية الخالصة ، والأجراء المختار للتسوية طبقاً للاتفاقية وخطاب بشأن ملاحظات جمهورية مصر العربية على النص العربى للاتفاقية .

وأعلنت مصر أن امتداد بحرهما الاقليمي بأثنى عشر ميلاً بحرياً ، وهو ما يتفق مع المادة الثالثة من الاتفاقية وقررت جعل منطقتها المتاخمة ٢٤ ميلاً بحرياً من خطوط الاساس التى يقاس منها عرض البحر الاقليمي وذلك تطبيقاً للمادة (٣٣) من الاتفاقية.

وفيما يتعلق بمرور السفن النووية ، وما فى حكمها فى البحر الاقليمي المصرى ، فإن هذه السفن ستخضع للأذن المسبق عند ممارستها لحق المرور البرئ فى البحر الاقليمي .

وهذا الإعلان الخاص بالاذن المسبق عند مرور السفن لا يتعارض مع نص المادة ١٧ من الاتفاقية التى تنص على تمتع سفن جميع الدول بحق المرور البرئ غير البحر الاقليمي دون تخصيص أحكام بعينها لمرور السفن الحربية مثل اشتراط الاذن او الأخطار المسبق ، وبالتالي يصبح من حق السفن الحربية التابعة للدول الأجنبية أن تعبر المياه الإقليمية لإحدى الدول ممارسة لحق المرور البرئ ، وفقاً لمفهومه الجديد فى مشروع الاتفاقية وهذا لا يعنى حرمان

الدول الساحلية من حقها فى طلب الاخطار المسبق بمرور السفن الحربية الاجنبية فى بحرهما الاقليمي .. وذلك استناداً إلى خلو مشروع الاتفاقية من نص بحرمان الدول الساحلية من هذا الحق .

وعلى وجه الاجمال ، فإن الإعلانات التى اصدرتها مصر عند تصديقها على الاتفاقية تشكل فى مجموعها بنيناً متماسكاً للنظام القانونى الدولى للبحار ودليل ذلك أن المادة ٣١٠ من الاتفاقية اجازت للدول أن تصدر عند التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها إعلانات أو بيانات أيا كانت صيغتها أو تسميتها مستهدفة بذلك من بين أمور أخرى تحقيق التناسق بين قوانينها أو انظمتها وبين أحكام هذه الاتفاقية على ألا ترمى هذه الاعلانات أو البيانات إلى استبعاد أو تعديل الاثر القانونى لأحكام هذه الاتفاقية عند تطبيقها على تلك الاتفاقية .

ثامناً : فى جدارة تمثيل مصر للقارة الأفريقية فى مجلس الأمن الدولى :

١- دور رئيسى فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ووضع

هياكل الإتحاد الأفريقى :

من المعلوم أن مصر هى إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ( مايو ١٩٦٣ ) (٤٠) ، ولعبت دوراً فعالاً فى مساندة حركات

(٤٠) د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية )

القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٠ وما بعدها .

التحرر الوطني في أفريقيا ووقفت بكل صلابة وراء سياسة تصفية الإستعمار<sup>(٤١)</sup> .

كما انها أسهمت في تأسيس الاتحاد الإفريقي من خلال مشاركتها بالقمة التأسيسية للاتحاد ب لومى عام ٢٠٠٠ ، واقترح الوفد المصري المشارك بالقمة بعض التعديلات على مشروع الوثيقة تمثلت فى تعديل على المادة ٤ (ح) بما من شأنه قصر حق الاتحاد في التدخل في شؤون الدول الاعضاء في ثلاث حالات محددة هي : جرائم الإبادة ، الجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، وتعديل على المادة (٥) الخاصة باللغات المستخدمة في الاتحاد وإدراج اللغة العربية لتكون ضمن لغات عمل الاتحاد. وعلى امتداد أكثر من نصف قرن لم تبخل يوما بعقول أبنائها أو بقوة سواعدهم لبناء الكوادر والقدرات الافريقية<sup>(٤٢)</sup> .

وانطلاقا من انتمائها الأصل للقارة الأفريقية ، تضع مصر كافة إمكانياتها لخدمة العمل الأفريقي المشترك ، وتواصل مساعيها لوضع حد للأزمات التي تواجه القارة الأفريقية ، وسعيا إلى تحقيق تلك الأهداف تشارك مصر في كافة المنتديات والفعاليات المعنية بالشأن الأفريقي.

---

(٤١) عمرو موسى ، مصر وأفريقيا ، مجلة آفاق أفريقية ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠ ، ص ١١-١٤ .

(٤٢) موقع الهيئة العامة للاستعلامات الرابط : [www.sis.gov.eg](http://www.sis.gov.eg)

وتدرك مصر خطورة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية في الوقت الراهن والتي تتمثل في النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والإرهاب وقضايا الهجرة غير الشرعية والطاقة والصحة العامة وتغير المناخ والبيئة. كما تؤمن مصر بالعلاقات الترابطية بين التنمية المستدامة وإقرار السلم واستتباب الأمن واجتثاث الإرهاب ، ومن ثم طرحت عبر المحافل الأفريقية والمؤتمرات الدولية المعنية بأفريقيا رؤى واستراتيجيات لاحتواء المشكلات والأزمات الأفريقية ترتكز على المحاور التالية :

**أولاً :** الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا ومن هذا المنطلق تقدمت بمبادرة التعليم المتطور لقادة المستقبل الأفارقة.. والتي تهدف الى تنمية الكوادر البشرية القادرة على دفع مسيرة العلم والتكنولوجيا على اتساع القارة الأفريقية. كما طرحت مبادرة إنشاء المركز الأفريقي للبحث العلمي والتكنولوجيا.. ليسهم في تحقيق أهداف القارة في نشر العلم والتكنولوجيا وترسيخ وتعزيز التعاون بين المؤسسات ومراكز الأبحاث الأفريقية. ومن ثم ، استضافت الفعاليات والمؤتمرات الأفريقية في هذا المجال ومنها مؤتمر وزراء العلوم والتكنولوجيا الأفارقة في نوفمبر (٢٠٠٦) ومؤتمر صناع القرار في أكتوبر (٢٠٠٦) .

**ثانياً :** استكمال آليات حفظ السلم والأمن بالقارة... من خلال إقامة آلية الإنذار المبكر لتشكل مع مجلس السلم والأمن منظومة متكاملة لمعالجة الصراعات والأزمات الطارئة وحفظ السلام في أفريقيا. وفي هذا الإطار تقدمت مصر كذلك بمبادرة لإنشاء آلية

للتشاور والتنسيق بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي .

**ثالثاً :** التعاون الإقليمي لمواجهة الإرهاب وبصفة خاصة التعاون في مجال تبادل المعلومات وتعقب مرتكبي جرائم الإرهاب ومراقبة المعاملات المالية المشبوهة تطبيقاً للالتزامات الدولية والإقليمية وبخاصة تلك الواردة في الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب .

**رابعاً :** تعزيز وتوسيع آلية الحوار مع الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم فرنسا عبر القمم الأفريقية الفرنسية ، ومن ثم استضافت مصر القمة الخامسة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية وفرنسا عام ٢٠٠٩ ، وبذلت جهداً كبيراً لتعزيز الحوار بين الصين وأفريقيا من خلال منتدى التعاون الأفريقي الصيني . هذا الى جانب ربط افريقيا بالاتحاد الأوروبي وتؤكد ذلك في المشاركة الفاعلة في القمة الأوروبية الأفريقية التي عقدت في لشبونة ( نوفمبر ٢٠٠٧ ) .

**خامساً :** تشارك مصر بفعالية في التجمعات الاقتصادية الأفريقية مثل الكوميسا ولا يقتصر دورها على المشاركة بل يمتد إلى إقامة الندوات والمنتديات الحوارية وتقديم المنح للمتدربين وخاصة في مجالات الطرق والمواصلات والبنية التحتية وغيرها كما تستضيف مصر مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار وهي إحدى الوكالات التابعة للكوميسا .

**سادساً :** على طريق التآخي مع الأشقاء الأفارقة يقوم معهد تدريب الاعلاميين بوزارة الاعلام بدور مهم في تنمية وصقل مهارات

الأجيال الشابة من الاعلاميين والصحفيين الأفارقة وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج منذ انطلاقه عام ١٩٧٧ حوالى ٣٥٧٥ متدرّباً<sup>(٤٣)</sup> .

## ٢- تفاعل مصري عميق مع قضايا القارة الأفريقية على كافة المستويات :

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تفاعلاً مصرياً عميقاً مع قضايا القارة الأفريقية على كافة المستويات ، حيث التقى الرئيس عبدالفتاح السيسي على هامش اجتماعات الدورة الـ ٦٩ للأمم المتحدة ( سبتمبر ٢٠١٤ ) بالعديد من الزعماء الأفارقة ومنهم : سيلفا كير ميارديت رئيس جمهورية جنوب السودان ، وتيودور أوبيانج نجيمبا رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ، والرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني ، ورئيس جمهورية جنوب إفريقيا جاكوب زوما ، وهيلاماريام ديسالين رئيس وزراء إثيوبيا ، وإدريس ديببي رئيس جمهورية تشاد .

كما قام رئيس مجلس الوزراء المهندس إبراهيم محلب بجولة أفريقية شملت غينيا الإستوائية ( مايو ٢٠١٤ ) ، وتنزانيا (٢٥/٤/٢٠١٤) ، وتشاد فى ٢٥/٤/٢٠١٤ . وفى ٢/١١/٢٠١٤ قام وزير الخارجية سامح شكرى بزيارة لإثيوبيا لحضور الدورة الخامسة للجنة المصرية الأثيوبية الوزارية المشتركة ، وفى ٤/٩/٢٠١٤ قام وزير الخارجية سامح شكرى بزيارة لإثيوبيا ، وفى ٢١/٩/٢٠١٤ قام

(٤٣) راجع الرابط الخاص بالمعهد :

<http://www.moinfo.gov.eg/page.php?ID=4>

د. حسام مغازي وزير الموارد المائية والرى بزيارة لاثيوبيا لزيارة سد النهضة الاثيوبي ، وفي ٢٠١٥/١/١١ قام وزير الخارجية سامح شكري بزيارة مستشفى كينياا الوطني وكان في استقباله وزير الصحة الكيني ومديرة المستشفى .

واستقبلت مصر عددا من المسؤولين الأفارقة بمناسبة مراسم تنصيب السيسي رئيساً فى (٢٠١٤/٦/٨) ومنهم : برنارد ميمبي وزير خارجية تنزانيا ، وتيديروس أدهانوم وزير خارجية إثيوبيا ، وجيرجيوس شيكولتي وزير خارجية أنجولا .

كما زار مصر فى ٢٠١٤/٨/٢٥ ، رئيس الوزراء المالى ، وفى ٢٠١٤/٩/٩ الرئيس أسياس أفورقي رئيس دولة إريتريا ، وفى ٢٠١٤/٩/١٠ قام جابريل باسوليه وزير خارجية بوركينا فاسو بزيارة لمصر ، ووزيرة خارجية جنوب افريقيا مايتي نيكوانا (٢٠١٤/١٠/١٢) ، وفى ٢٠١٤/١٠/٢٧ السيد اليون سار وزير التجارة السنغالي ، وفى ٢٠١٤/١١/٢١ قام توادرى أدهانوم وزير خارجية اثيوبيا بزيارة لمصر للمشاركة فى منتدى الشراكة الوزاري حول الصومال ، وفى ٢٠١٤/١١/٢٣ قام المبعوث الرئاسي الخاص لرئيس الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا بزيارة لمصر ، فى ١٤ / ١٢ / ٢٠١٤ رئيس جمهورية تشاد إدريس ديبي ، و فى ١٦/١٢/٢٠١٤ ووفد الدبلوماسية الشعبية الإثيوبية برئاسة رئيس البرلمان الإثيوبي ، ورئيسة جمهورية إفريقيا الوسطى الانتقالية " كاثرين سامبا - بانزا فى ٢٠١٤/١٢/١٨ ، والرئيس الصومالى حسن شيخ محمود ( أواخر



ديسمبر ٢٠١٤ ) ، وقداسة البطيريك متياس الأول بطيريك اثيوبيا على رأس وفد رفيع من الكنيسة الاثيوبية (٢٠١٥/١/١٢) .

### ٣- مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على فض المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا (٤٤) :

تأسس المركز فى عام ١٩٩٤ من قبل وزارة الخارجية ، وهو يعمل بشكل مستقل ومحاييد ويسعى إلى دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والقارية الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار في أفريقيا. ومن ثم ، وجد هذا المركز ليدعم آلية منع وتسوية المنازعات الأفريقية بهدف اتاحة الفرصة لتدريب متطور للكوادر الأفريقية والمدنية فى مجال الدبلوماسية الوقائية وادارة الأزمات وحفظ السلام (٤٥) . ويعمل المركز بشكل وثيق مع القوات المسلحة المصرية والشرطة لتوفير التدريب قبل نشر القوات المصرية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (٤٦) .

وشهد المركز خلال العام المنصرم نقلة نوعية سواء من حيث عدد الأنشطة التي ينظمها ، والتي بلغت خلال العام المنصرم ٢٤ دورة تدريبية شارك فيها ٥٧٨ متدرباً من ٣٠ دولة أفريقية بزيادة تقدر

(٤٤) التقرير السنوى لوزارة الخارجية (ديسمبر ٢٠١٤) .

(٤٥) عمرو موسى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٤٦) موقع المركز الرابط :





بحوالي ١٢٠% عن العام الماضي ، أو من حيث تنوع مجالات التدريب. وبالإضافة للمجالات التقليدية لعمل المركز مثل حفظ وبناء السلام وإدارة وفض المنازعات ، تناولت الأنشطة التدريبية للمركز هذا العام موضوعات مثل إدارة الأزمات ، ومكافحة الاتجار في البشر ، ومكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، والإدارة المتكاملة للحدود ، فضلاً عن الدورات التي عقدها المركز في مجال الإعلام والنزاع ، والتي تم من خلالها تدريب الصحفيين المصريين والأفارقة على مهارات التغطية المهنية للنزاعات. ونظم المركز دورة في مجال إدارة الأزمات للتعامل مع انتشار وباء الايبولا ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الهجرة الدولية ، بالإضافة إلى ذلك ، تم الارتقاء بأنشطة المركز من مجرد توفير الدورات التدريبية إلى القيام بدور داعم لأنشطة تسوية المنازعات وحفظ السلام ، ومثال ذلك استضافة الاجتماع الأول لملتقى القبائل الليبية، بالتعاون مع لجنة المصالحة الليبية ، وتسهيل الحوار بين المجتمعين ، فضلاً عن النشاط البحثي.

وتعمل مصر بالتوازي لدعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتأمين تحقيق السلام في عدد من مناطق النزاعات الممتدة في مناطق أفريقيا وغيرها من المناطق ، حيث تعد مصر من أكبر الدول المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام .

#### ٤- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية (٤٧) :

تحرص مصر على تنمية التعاون مع دول القارة ومن ثم جاء اعلانها عن إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا، لإعداد وتأهيل الكوادر الأفريقية ودعم مبادرات جديدة لتنفيذ مشروعات تنموية رائدة بالقارة. وقد مارست الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عملها في ٢٠١٤/٧/١، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠١٣ ، حيث تم دمج كل من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، والصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث في كيان واحد ، بهدف البناء على ما سبق وأن قام به الصندوقان في الدول الأفريقية والإسلامية .

وخلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ تم إيفاد ٩٥ خبيراً مصرية في مجالات: الصحة/ البنية التحتية/ الزراعة/ الري/ التعليم ، لأكثر من ٢٠ دولة (بوركينافاسو - تشاد - تنزانيا - الكونغو برازافيل - جيبوتي - رواندا - زنجبار - غانا - السنغال - موريشيوس - زيمبابوي - أوغندا - ناميبيا - جوبا - جورجيا - أرمينيا - البوسنة والهرسك - كازاخستان - أوزباكستان - الجابون - بوروندي).

وفيما يتعلق بالمنح الدراسية والمساهمات المالية ، تقدم الوكالة منح للدارسين من الدول الإفريقية والإسلامية في مجالات منها : الهندسة / الطب / الشرطة / الزراعة/ الري والموارد المائية / الحقوق

(٤٧) ورقة من اعداد وزارة الخارجية نشرتها مجلة الأهرام العربى فى

. ٢٠١٤/١٢/٢٩



السلام

، بالإضافة إلى منح للدارسين بالأزهر الشريف ، كما ساهمت الوكالة في نفقات مالية للتعليم المتطور لإعداد قادة المستقبل الأفارقة ، حيث تم تقديم عدد ١٧٨٠ منحة دراسية ومساهمات مالية خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

## خاتمة

يبين مما تقدم أن رصيد مصر الحضارى والمعرفى مكنها من أن تكون عنصر توازن واستقرار بين الحضارات الإنسانية الكبرى... وكان لها دور بارز وإسهامات متميزة فى الأعمال التحضيرية التى سبقت قيام الأمم المتحدة ، وكانت على وشك نيل العضوية الدائمة لمجلس الأمن فى عام ١٩٤٥ حيث كانت من بين ثلاث دول أفريقية شاركت فى مؤتمر سان فرانسيسكو ( حضرته ٥١ دولة وقتذاك ) الذى وضع ميثاق الأمم المتحدة .

وكانت من بين الأعضاء المؤسسين للعديد من المنظمات الدولية الأخرى مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ( الإتحاد الأفريقى الآن ) ، ومنظمة المؤتمر الإسلامى ( منظمة التعاون الإسلامى الآن ) .

وامتداداً لهذا الدور خاضت مصر معركة السلام بعد حرب أكتوبر التى غيرت كثيراً من مفاهيم الصراع العربى الاسرائيلى ، ورسخت ثقافة السلام فى المنطقة ، ومن ثم فتحت الباب أمام كل الأطراف للدخول فى عملية السلام .. يقيناً منها بأن السلام هو المفتاح الأساسى لتحقيق الأهداف القومية فى الاستقرار والتنمية .

واستناداً إلى مكانتها وتاريخها قامت بدور ملموس فى تسوية العديد من المشكلات والأزمات على الساحة الأفريقية مثل : النزاع الموريتانى السنغالى ، والنزاع الليبى - التشادى ، والأزمة الصومالية والأزمة فى دارفور وغيرها .

كما شاركت فى عمليات حفظ السلام الدولية منذ نشأتها عام ١٩٤٨ ، وتحث مصر رقم ١١ على مستوى العالم من حيث الوجود والمشاركة فى قوات عمليات حفظ السلام المنتشرة فى مختلف القارات .

وتحرص مصر على احترام المعايير الدولية ذات الصلة بالقانون الدولى لحقوق الإنسان ، ومن ثم تلتزم بكافة الإتفاقيات الدولية التى ترسخ حقوق الإنسان فى وقت السلم ، وهى تطالب دوما باحترام قواعد القانون الدولى الإنسانى وعلى وجه الخصوص إتفاقيات جنيف الأربعة التى تضمن احترام حقوق الشعوب والأقاليم الواقعة تحت الإحتلال .

وهى تلتزم بما أقرته الجماعة الدولية من إتفاقيات ذات صلة بمنع ومكافحة الإرهاب . ومن ناحية أخرى تعمل على كل ما من شأنه إقرار السلم والأمن فى منطقة الشرق الأوسط وفى هذا الإطار طرحت مبادرتها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل .

إن مصر صانعة الحضارة البشرية والحفيظة عليها ، كما يقول الدكتور حسين مؤنس فى كتابه " مصر ورسالتها " هى ذاتها مصر المعاصرة صانعة السلام ... وهى فى ذات الوقت امة علم وعمل وعمران ، وليس أدل على ذلك من نيل أربعة من ابنائها جائزة نوبل فى العلم والأدب والسلام ، وتبوأ ثلاثة من أبنائها ارفع المناصب

الدولية القضائية ، وكانت لهم جميعا بصماتهم المتميزة فى مجال فقه القانون الدولى المعاصر وتطويره .

لقد اثبتت وقائع الشهور القليلة الماضية ان مصر وإن غابت لبعض الوقت عن المشاركة فى أنشطة الاتحاد الإفريقي ، فإنها لم تتوقف يوماً عن الانشغال بهموم وقضايا قارتها (٤٨) حيث واصلت تقديم المعونة الفنية عبر آلية " الشراكة المصرية من أجل التنمية " ، واسهمت فى تدريب الكوادر الأفريقية من خلال مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على فض المنازعات وحفظ السلام فى أفريقيا ، ومعهد تدريب الإعلاميين الأفارقة ، وغيرها من اطر التعاون الأفريقي المشترك .

ومن ثم فإن مصر التاريخ والحضارة والدور المحورى على الساحتين العربية والأفريقية تمتلك رصيذا يمكنها من الحصول على مقعد غير دائم فى مجلس الأمن كما حازت عليه من قبل اربع مرات .

---

(٤٧) كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى أمام الجلسة الافتتاحية للقمّة الأفريقية فى ٢٦ يونيو ٢٠١٤ فى الدورة الـ ٢٣ ( غينيا الاستوائية )  
استمر غياب مصر ما يقرب من ١١ شهراً ( منذ تجميد عضويتها فى ٥ يوليو ٢٠١٣ حتى قرار إلغاء تجميد عضويتها فى ١٧ يونيو ٢٠١٤ )